

Distr.: General
10 March 2010
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٠

نيويورك، ٢٨ حزيران/يونيه - ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٠

البندان ٢ (ب) و (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

الجزء الرفيع المستوى: منتدى التعاون الإنمائي:

الاستعراض الوزاري السنوي لموضوع "تنفيذ

الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا فيما يتعلق

بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة"

رسالة مؤرخة ١٠ آذار/مارس ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الممثلة الدائمة لغانا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيا الموحز الذي أعده الرئيس للمناقشة التي دارت بشأن

البند ٣ (ج) من جدول الأعمال: المسائل الناشئة: استجابات السياسات العامة بشأن

التوظيف والآثار الاجتماعية للأزمة المالية والاقتصادية، بما في ذلك بعدها الجنساني خلال

الدورة الثامنة والأربعين للجنة التنمية الاجتماعية (انظر المرفق).

ويقدم هذا النص ومرفقه استجابة لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الذي طلب فيه المجلس إلى لجانه الموضوعية الإسهام في الاستعراض الوزاري

السنوي وفي منتدى التعاون الإنمائي.

(توقيع) لينرلي كوجو كرستيان

السفيرة

الممثلة الدائمة لغانا لدى الأمم المتحدة

* انظر E/2010/1.



مرفق الرسالة المؤرخة ١٠ آذار/مارس ٢٠١٠ الموجهة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الممثلة الدائمة لغانا لدى الأمم المتحدة

الموجز الذي أعده الرئيس للمناقشة التي أجريت بشأن القضايا الناشئة: استجابات السياسات العامة بشأن التوظيف والآثار الاجتماعية للأزمة المالية والاقتصادية، بما في ذلك بعدها الجنساني

عقدت لجنة التنمية الاجتماعية مناقشة عامة في إطار بند جدول الأعمال ٣ (ج) - القضايا الناشئة: استجابات السياسات العامة بشأن التوظيف والآثار الاجتماعية للأزمة المالية والاقتصادية، بما في ذلك بعدها الجنساني. عرض الأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية السيد جومو كوامي سوندارام الموضوع بإبراز أصل الأزمة وتأثيرها والاستجابات في مجال السياسات العامة.

وأعرب عن الترحيب بالتوصيات الواردة في مذكرة الأمانة العامة عن الموضوع. وتركزت المناقشة على تأثير الأزمة المالية على الجهود الرامية لاستئصال الفقر، والاندماج الاجتماعي، والمرأة والشباب، والحماية الاجتماعية. كما جرى الترحيب بنتائج مؤتمر قمة بيتسبورغ الذي ركز على جهود التنمية المستدامة التي وضعت الوظائف في صميم جهود الإنعاش العالمية.

الأزمة المالية والاقتصادية العالمية

جرى التسليم بالأبعاد الإنسانية للأزمة المالية والاقتصادية الأخيرة، وخاصة تأثيرها على فرص توظيف المرأة، والعمال المؤقتين، والمهاجرين، والأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السن، والشباب. ومن الأمور التي حظيت باهتمام شديد ارتفاع البطالة، وخاصة بين النساء في البلدان النامية. وسيفقد عدد إضافي يقدر بنحو ٥١ مليون شخص وظائفهم في العالم النامي نتيجة للأزمة المالية العالمية.

وقد تسبب الاعتماد المفرط على الأسواق في أضرار بالغة. وأطلق ذلك زحماً جديداً للحوار بشأن تعزيز التوظيف والأبعاد الاجتماعية للعولمة فضلاً عن الحاجة إلى قواعد أفضل وإلى تحسين التنسيق بين البلدان. ومن شأن هذه الجهود أن تعالج بعض الأسباب الهيكلية العميقة الجذور للأزمة. ولحفز نمو الاقتصاد وفرص العمل والتخفيف من أثر الأزمة على الفئات الضعيفة في كل من المناطق الحضرية والريفية، اعتمدت بعض البلدان تدابير مالية حفازة تستهدف تحسين مشاركة المرأة في سوق العمل. واستدعى ذلك بذل جهود متضافرة لكفالة التقاسم المصنف فوائد العولمة وحماية الإنفاق الاجتماعي في مجال الصحة والتعليم وعدم تقليصه.

جدول أعمال من أجل العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق

اتفقت بلدان عديدة على أن الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل لمنظمة العمل الدولية يمثل استجابة مناسبة للأزمة. فدعائمه الأربع الشاملة لتوفير فرص العمل والحماية الاجتماعية ومعايير العمل والحوار الاجتماعي توفر للبلدان أفضل إطار لتنفيذ جدول أعمال العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق وتحسين المحتوى الوظيفي للانتعاش والنمو الاقتصادي. فالعمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق لا يساعدان في التخفيف من تأثير الأزمة فحسب، ولكنهما يمهدان السبيل أيضا لانتعاش عالمي سريع ومستدام وللحد من الفقر. وجرى التسليم أيضا بأهمية توفير الحماية الاجتماعية الأساسية كوسيلة للتخفيف من الآثار السلبية للأزمة المالية.

المساواة بين الجنسين

اتفق على أن تأثيرات الأزمة المالية على النساء تمثل مصدر قلق رئيسي. وذكر أن النساء في البلدان النامية يعانين من ارتفاع مستويات البطالة. كما أن عبء رعاية الأسرة وأعمال الرعاية الأخرى وهو عبء غير مأجور يقع بصورة غير متناسبة على المرأة خلال فترات التراجع الاقتصادي. كما أظهرت الأدلة أن زيادة البطالة بين النساء تؤدي في أحيان كثيرة إلى حمل الكثير من النساء على البغاء وإلى تعرض نساء كثيرات أخريات إلى المعاملة المتزلية السيئة. ومن الضروري التصدي لهذه القضايا.

وتشمل استجابات السياسة العامة المناسبة للبعد الجنساني للأزمة تشجيع المساواة بين الجنسين، وكفالة حصول النساء على فرص عمل لائقة، وتوفير القروض الصغيرة لمن وتنظيم المشاريع النسائية. ومن المهم أيضا حماية الميزانيات الوطنية المخصصة لسياسات تشجيع المساواة بين الجنسين. وتشمل التدابير الفعالة الأخرى في مجال السياسة العامة توفير استحقاقات بطالة، وإجازات وضع وإجازات للوالدين، والاستثمار في الوظائف الخضراء، وتعزيز العدالة الاجتماعية. كما جرى الترحيب بالجهود الرامية إلى تعزيز الهيكل المعني بالأمور الجنسانية في الأمم المتحدة.

الاستجابات في مجال السياسة العامة

جاءت الاستجابات في مجال السياسة العامة إزاء الأزمة المالية غير كافية واتسمت بازدواجية في المعايير. ففي الحين الذي نفذت فيه الاقتصادات الكبيرة مجموعات حوافز مالية لإعادة تنشيط اقتصاداتها، لم يسمح للاقتصادات الفقيرة، التي هي في حاجة ماسة لمثل هذه الحوافز لتوفير فرص عمل وحماية للسكان الفقراء من تأثير الأزمة، بأن تفعل ذلك لتجنب حدوث عجز في الميزانيات. وإذا كان قد تم تنسيق عملية أكثر تنظيما بكثير من أجل

الإنعاش الاقتصادي لحقق ذلك فوائد لجميع البلدان، بما فيها أقل البلدان نمواً. وتفاقت الحالة لأن المساعدة الدولية من البلدان المتقدمة كانت محدودة للغاية، مما أدى إلى تقويض جهود الإنعاش.

علاج الأزمة إذا احتاج إلى جدول أعمال منهجي للإصلاح يكفل استقرار الاقتصادات الكلية والاستقرار المالي مقترنا بسياسات لمواجهة التغيرات الاقتصادية الدورية في الاقتصادات الكلية ولإدارة الرشيدة للمخاطر. بما في ذلك وجود ضوابط على رؤوس الأموال. ومن المهم بنفس القدر تمويل النمو الذي يركز على الإنتاج وخلق فرص العمل، لكفالة وجود نظام مالي شامل، وتحقيق مواءمة بين أهداف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من جهة وجدول الأعمال الإنمائي للأمم المتحدة من جهة أخرى. وأشار إلى أنه في الحين الذي تمثل فيه جهود مجموعة العشرين للتصدي للأزمة بداية طيبة، لا زال يلزم الكثير من العمل من أجل كفالة مشاركة جميع أعضاء الأمم المتحدة. ويمثل عدم التركيز على إدامة النمو وتوفير فرص عمل بدلاً من مجرد تحقيق الاستقرار في الأسواق المالية في قمة الأزمة فرصة كبيرة ضائعة. لقد فشل المجتمع الدولي في تحويل الأزمة إلى "فرصة بريتون وودز" جديدة.

ولوحظ أيضاً أنه رغم انخفاض أسعار الأغذية العالمية بعد وصولها إلى الذروة في عام ٢٠٠٨، فإنها لا تزال مرتفعة عن ذي قبل. ونتيجة لذلك تؤثر هذه الأسعار تأثيراً سلبياً على الفقراء، بمن فيهم النساء والفئات الضعيفة الأخرى.

وجرى التسليم بأن تغير المناخ يؤدي إلى تفاقم تأثيرات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. وثمة حاجة إلى الحد من تغير المناخ مع رفع مستويات المعيشة للجميع. ويحتاج هذا إلى الحد من انبعاث غازات الاحتباس الحراري في البلدان الغنية أولاً ثم الحد منها في البلدان النامية في نهاية المطاف. كما تدعو الحاجة إلى المزيد من الحلول المحددة المتعلقة بالطاقة للتقليل من تغير المناخ وإيجاد مسار للتنمية المستدامة. ويلزم اتباع نهج موجه بالاستثمار في معالجة تغير المناخ، والتنمية، والأمن الغذائي، وغيرها من الأهداف التي تحقق الانتعاش والتي لا تعتمد اعتماداً كبيراً على الأسواق وحدها.

ومن أجل الاستجابة للأزمة، تدعو الحاجة أيضاً إلى دفعة قوية باتجاه اقتصاد عالمي أخضر، وبرامج للحماية الاجتماعية، وخلق فرص عمل، وتطوير البنى التحتية.